A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/4/RUS/1
10 November 2008

ARABIC
Original: RUSSAN

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة
جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-16759 190109 190109

أولاً – المنهجية

١- أعدت وزارة العدل هذا التقرير الوطني استناداً إلى المعلومات المقدمة من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الصحة والتنمية الاجتماعية ووزارة التربية والعلوم ووزارة الاتصالات ووسائط الإعلام ووزارة التنمية الإقليمية ووزارة الرياضة والسياحة والشباب.

٢- وتم التشاور مع المؤسسات التالية لإعداد التقرير: المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومحكمة التحكيم العليا ومكتب المدعي العام واللجنة المركزية للانتخابات، بالإضافة إلى مفوض حقوق الإنسان والغرفة الاجتماعية الاتحادية والغرف الاجتماعية في المناطق التابعة للاتحاد الروسي. وأُجريت مشاورات أيضاً مع ممثلي الرابطات.

ثانياً – لمحة عامة عن البلد

٣- الاتحاد الروسي هو دولة قانون وجمهورية اتحادية ديمقراطية.

٤- ويستند النظام القانوني للاتحاد الروسي إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً، والمعاهدات الدولية التي دخل الاتحاد الروسي طرفاً فيها، والنصوص التشريعية للاتحاد الروسي، وأعضاء الاتحاد الروسي، والسلطات المحلية.

٥- ويضم الاتحاد الروسي أراضي المناطق التابعة للاتحاد، وهي متساوية أمام القانون.

ثالثاً – الأسس القانونية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

٦- إن الاتحاد الروسي، الذي يدرك أهمية تنمية تعاون دولي بنّاء في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان، طرف في الصكوك الدولية الرئيسية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمجلس أوروبا، بالإضافة إلى مختلف الصكوك الأخرى.

٧- وفي عام ٢٠٠٨، وقعت روسيا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وصدقت على بروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٨- وتحظى الصكوك الدولية التي دخل الاتحاد الروسي طرفاً فيها ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً بالأسبقية على القانون الوطني.

٩- وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ملزمة للاتحاد الروسي.

١٠- ويقوم أصحاب الولايات بموجب الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ببعثات منتظمة إلى روسيا، كان آخرها بعثة السيد د. ديان، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية

والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في عام ٢٠٠٦ وبعثة السيد ل. ديسبوي، المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في عام ٢٠٠٨.

١١- وتندرج روسيا في فئة البلدان التي تحتل الصدارة من حيث عدد التقارير المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

١٢- وبمبادرة من روسيا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دوراتها الستين والحادية والستين والثانية والستين، قراراً بشأن "عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب".

١٣- وشرعت روسيا في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقامت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بزيارتين لروسيا في السنوات الأخيرة. ومنذ عام ٢٠٠٦، تتبرع روسيا سنوياً بمبلغ مليوني دولار للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، أبرمت اتفاقاً إطارياً بشأن التعاون بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الروسي لعام ٢٠٠٧ وما بعده.

ألف - موضوع وأهداف سياسة الدولة في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٤- ينص الدستور على التزام الدولة بالاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والدفاع عنها وبالاعتراف بقيمتها السامية.

١٥- ولا يجوز المساس بالأحكام المتعلقة بحقوق وحريات الإنسان والمواطن التي يكفلها دستور الاتحاد الروسي. فهذه الحقوق والحريات هي حقوق وحريات أصيلة تخص كل شخص منذ مولده وتنطبق بصورة مباشرة.

١٦- وتتفق الأنشطة المتعلقة بصياغة وتطبيق القوانين في روسيا مع أحكام الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

باء - تعزيز وحماية حقوق الإنسان (آليات الدفاع عن حقوق الإنسان)

١٧- إن الدفاع عن الحريات والحقوق الأساسية هو مسؤولية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ورئيس الاتحاد الروسي هو ضامن الدستور وضامن حريات وحقوق الإنسان والمواطن.

١٨- وقد أنشئت وظيفة مفوض حقوق الإنسان لضمان حماية الدولة للحريات والحقوق الأساسية وضمان إعمالها واحترامها من جانب السلطات العامة والسلطات المحلية وموظفي الاتحاد الروسي. ويمارس مفوض حقوق الإنسان مهامه باستقلالية عن السلطات العامة والموظفين ولا يخضع لمساءلتها.

١٩- ويكفل الدستور الحماية القانونية لحقوق وحريات كل فرد.

٢٠- وقام الاتحاد الروسي بإلغاء الأحكام المقيدة للحماية القانونية لحقوق المواطنين الدستورية والاجتماعية والمهنية وكذلك الحق في الطعن في القرارات أو الإجراءات (أو حالات الامتناع) غير القانونية الصادرة عن أجهزة الدولة أو الهيئات العامة أو الموظفين والتي تنتهك الحقوق الدستورية للمواطنين.

٢١- وشهدت الممارسة القضائية تحولاً كبيراً. فبينما نظرت المحاكم في عام ١٩٩٢ في ٥٠٠ ٥ شكوى متعلقة بإجراءات (أو حالات امتناع) أو قرارات غير قانونية صادرة عن السلطات العامة والمحلية، كان عدد الشكاوى التي نظرت فيها خلال عام ٢٠٠٧ يتجاوز ٠٠٠ ٧٤ شكوى.

٢٢- وفي الوقت الراهن، تستجيب المحاكم لنحو ٦٠ في المائة من الشكاوى المتعلقة بالإجراءات (أو حالات الامتناع) الصادرة عن موظفين ولنحو ٧٠ في المائة من الشكاوى المتعلقة بقرارات السلطات العامة أو المحلية.

٢٣- وتوجد بالاتحاد الروسي مؤسسات مستقلة تمثل المحامين والموثقين.

٢٤- وأنشئ نظام عام ومجاني للخدمات القانونية بغية تحسين فرص حصول الفئات الاجتماعية الضعيفة من المواطنين على مساعدة قانونية مناسبة.

٢٥- ووفقاً للصكوك الدولية التي دخل الاتحاد الروسي طرفاً فيها، يحق لكل شخص اللجوء إلى الأجهزة الحكومية الدولية المكلفة بحماية الحريات والحقوق الأساسية بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة.

٢٦- وأنشأ الاتحاد الروسي والمناطق التابعة له غرفاً اجتماعية تتيح الحوار بين المواطنين والرابطات من جهة، وأجهزة الحكومة الاتحادية أو المناطق التابعة للاتحاد الروسي أو السلطات المحلية، من جهة أخرى.

رابعاً - الإنجازات في ميدان احترام الحريات والحقوق الأساسية

ألف - المساواة في ميدان حقوق الإنسان

٢٧- تكفل الدولة المساواة في الحقوق والحريات للإنسان والمواطن، بصرف النظر عن الجنس والعنصر والعرق واللغة والأصل والثروة والصفة الرسمية ومحل الإقامة والدين والمعتقدات والانتماء إلى رابطات وأي عامل آخر.

٢٨- ولا يجوز فرض أي قيد على حقوق المواطنين استناداً إلى معايير اجتماعية أو عنصرية أو عرقية أو لغوية أو دينية.

٢٩- ويشكل التمييز جريمة في روسيا. وعدد الجرائم التي تنطوي على انتهاك لمساواة الإنسان والمواطن في الحقوق والحريات ضئيل في روسيا. ففي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، لم تُسجل سوى ثلاث جرائم متصلة بالتمييز.

٣٠- واتُخذت تدابير لضمان المساواة بين الرجل والمرأة.

باء – العلاقات بين المجموعات العرقية

٣١- إن الشعب بمختلف مجموعاته العرقية هو وحده صاحب السيادة ومصدر السلطات في الاتحاد الروسي. ويستند هيكل روسيا الاتحادي إلى مبدأ المساواة بين الشعوب.

٣٢- ويكرس الدستور ويكفل الحقوق الأساسية للأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية وبخاصة الحق في تحديد الانتماء العرقي وإعلانه، والحق في استخدام اللغة الأم، وفي الاختيار الحر للغة التخاطب والتربية والتعليم والنشاط الإبداعي.

٣٣- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كان هناك ٧١٧ إقليماً مقيدين في سجل الأقاليم العرقية والثقافية المتمتعة بالحكم الذاتي، ومنها ١٨ إقليماً على المستوى الاتحادي، و٢١١ إقليما على المستوى الإقليمي، و٤٨٨ إقليماً على المستوى المحلي.

جيم – مكافحة التطرف والإرهاب

٣٤- إن الاتحاد الروسي طرف في عدد كبير من الصكوك الدولية التي تنص على مبادئ وقواعد للقانون الدولي تحظى باعتراف واسع النطاق في ميدان مكافحة الإرهاب والتطرف، والتي وقع عليها في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، وبخاصة اتفاقية شنغهاي بشأن مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف.

٣٥- ويحدد القانون الاتحادي بشأن مكافحة الإرهاب والقانون الاتحادي بشأن مكافحة الأنشطة المتطرفة وقانون العقوبات الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الإرهاب والتطرف. ويتجه عدد الجرائم ذات الطابع الإرهابي إلى التناقص في روسيا، حيث انخفض عدد الأعمال الإرهابية من ٢٠٣ أعمال إرهابية في عام ٢٠٠٥ إلى ١١٢ عملاً إرهابياً في عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٤٨ عملاً إرهابياً في عام ٢٠٠٧.

٣٦- ويشكل ارتباط الجريمة بدافع الكراهية أو العداوة العنصرية أو العرقية أو الدينية ظرفاً مشدداً للعقوبة بموجب قانون العقوبات.

٣٧- وتندد وسائط الإعلام بصورة منتظمة بالأفعال والأحداث التي تندرج في إطار التحريض على النزاع العرقي أو الديني وغيره من الجرائم والجنح المرتبطة به.

٣٨- وأُحرز تقدم ملموس في ميدان ضمان الحقوق الأساسية في جمهورية الشيشان، وبخاصة فيما يتعلق بالحق في الحياة وفي السلامة الشخصية.

٣٩- وتعمل السلطات العامة وأجهزة المكافحة بنشاط على منع حالات الاختطاف وانتهاك حرمة المنازل، بالتعاون مع المجتمع المدني في جمهورية الشيشان.

٤٠- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، عيّن برلمان الشيشان مفوضاً لحقوق الإنسان بجمهورية الشيشان، ويمارس هذا المفوض مهامه بموجب قانون هذه الجمهورية.

٤١- واعتمدت السلطات الروسية تدابير شاملة (عامة وفردية) لتطبيق عدد كبير من الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الالتماسات المقدمة ضد الاتحاد الروسي من مواطنين أعلنوا أن أساليب حل الأزمة في الشيشان قد أضرت بهم.

دال - الحق في الحياة

٤٢- ينص الدستور على حق كل فرد في الحياة.

٤٣- وإلى أن يتم إلغاء عقوبة الإعدام، يجوز إصدار أحكام بالإعدام بصفة استثنائية بموجب القانون الاتحادي على جرائم الاعتداء على الحياة الأشد خطورة، مع منح المتهم الحق في أن تتولى هيئة محلَّفين محاكمته. وتطبق روسيا وقفاً اختيارياً لأحكام الإعدام. ولم تُصدر المحاكم أحكاماً بالإعدام منذ عشر سنوات وتستعيض عنها بعقوبة السجن لفترة طويلة (قد تصل إلى السجن المؤبد).

هاء - الحماية من التعذيب والعنف وغيرهما من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة

٤٤- يكفل الدستور عدم تعرض أي شخص للتعذيب أو العنف أو غيرهما من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو المهينة.

٤٥- ويجرِّم قانون العقوبات ضروب المعاملة القاسية أو التعذيب، ضمن أمور أخرى.

٤٦- ويحظر قانون الشرطة بصورة خاصة لجوء أفراد الشرطة إلى التعذيب أو العنف أو غيرهما من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة. ويستند التشريع المتعلق بتطبيق العقوبات وبالمؤسسات العقابية وتنفيذ هذا التشريع إلى التقيد الصارم بالضمانات الرامية إلى حماية المحتجزين من التعذيب والعنف وغيرهما من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة.

٤٧- وشهدت روسيا حالات لإفراط السلطات في استخدام العنف. ففي عام ٢٠٠٧، أسفر ما يزيد على ٠٠٠ ٤ عملية تفتيش أمر المدعون العامون بإجرائها لمراكز الحبس الاحتياطي عن فتح نحو ٣٠٠ ١ ملف للتحقيق في ادعاءات خاصة بانتهاك القانون. وفي عام ٢٠٠٧، شرع في اتخاذ إجراءات جنائية ضد ٢١ موظفاً من الموظفين المكلفين بتطبيق العقوبات بتهمة إساءة استعمال السلطة، وبخاصة الإفراط في استخدام القوة البدنية والوسائل الخاصة.

واو - الحق في حماية الشرف والكرامة والسمعة

جبر الضرر المعنوي

٤٨- إن الاتحاد الروسي هو دولة اجتماعية ترمي سياستها إلى توفير الظروف التي تضمن للإنسان حياة كريمة ونماءً حراً. وتحمي الدولة كرامة الناس ولا يجوز إنكار هذا الحق لأي سبب من الأسباب. ولكل إنسان الحق في أن تُحترم حياته الخاصة، وخصوصيته الشخصية والأسرية والحق في صون شرفه وسمعته.

٤٩- ويوفر القانون المدني وغيره من القوانين الاتحادية لروسيا الحماية أيضاً للأموال المعنوية. فيجوز للمواطن، إذا ما تعرَّض لضرر معنوي ناتج عن أعمال تنتهك حقوقه الشخصية أو تتعدى عليها أن يطالب بالجبر وبالتعويض عن الضرر

المعنوي. ويحق للمواطن، في حال نشر معلومات تُسيء إلى شرفه أو كرامته أو سمعته المهنية، أن يُطالب بتكذيب علني لهذه المعلومات بالإضافة إلى الجبر والتعويض عن الضرر المعنوي الذي أصابه.

٥٠- وتسري هذه القواعد على حماية السمعة المهنية للشخص الاعتباري.

٥١- وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نظرت المحاكم في أكثر من ١٠ ٠٠٠ قضية متعلقة بحماية الشرف والكرامة، وحكمت بجزاءات وبخاصة جزاءات بشأن الضرر المعنوي، تزيد على ١٥١ مليون روبل.

زاي - الحق في حرية التنقل وفي حرية اختيار محل الإقامة والمسكن

٥٢- لكل شخص موجود بصورة قانونية في أراضي الاتحاد الروسي الحق في التنقل بحرية وفي اختيار محل إقامته ومسكنه، وفي مغادرة الاتحاد الروسي والعودة إليه بحرية. وتوجد في روسيا آلية رسمية لتسجيل مكان الإقامة والمسكن تكفل هذا الحق.

٥٣- وتحدِّد القوانين الاتحادية الوضع القانوني للأجانب في الاتحاد الروسي وتنظّم أنشطتهم المهنية.

٥٤- واستُكمل قانون الجرائم الإدارية بأحكام تصنِّف ضمن الجرائم الإدارية إيصال مواطنين أجانب بصورة غير قانونية إلى الاتحاد الروسي لممارسة نشاط مهني فيه، وهو ماساهم في زيادة فعالية مكافحة الاتجار بالبشر والاسترقاق والسخرة.

٥٥- وأنشأت السلطات الروسية المعنية بالهجرة جهازاً عاماً لتقديم المشورة يعمل بصورة مرضية لضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمهاجرين وزوَّدت جميع المناطق التابعة للاتحاد الروسي السلطات المعنية بالهجرة في أراضيها بجهاز مماثل.

حاء - حرية الفكر والوجدان والدين

٥٦- ينص الدستور على أنه لا يجوز إعلان أي دين ديناً رسمياً أو إلزامياً للدولة. والهيئات الدينية مستقلة عن الدولة وتتمتع بالمساواة أمام القانون. ويحظر الدستور إثارة الفتنة أو الكراهية أو العداوة الدينية؛ ويكفل حرية الوجدان وحرية الدين ومساواة الإنسان والمواطن في الحقوق والحريات بصرف النظر عن العقائد أو المعتقدات الدينية؛ ولا يجوز إرغام أي شخص على الإعراب عن معتقداته الدينية أو على إنكارها.

٥٧- ويحدِّد القانون الاتحادي المتعلق بحرية الوجدان و الجمعيات الدينية طبيعة وهيكل الجمعيات الدينية وينص على الضمانات المتعلقة بأنشطتها كما ينص على ضمانات عدم تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الدينية والعكس بالعكس.

٥٨- ويتمتع الأجانب وعديمو الجنسية الموجودون بصورة قانونية في أراضي الاتحاد الروسي بالحق في حرية الدين ويتعرضون لنفس الجزاءات التي تنص عليها القوانين الاتحادية في حال انتهاكهم للتشريع المتعلق بحرية الوجدان والدين وبالجمعيات الدينية.

٥٩- وهناك منظمات دينية لأكثر من ٦٦ ديانة مسجَّلة وتمارس نشاطها حالياً في روسيا. وحرية العمل متاحة للمجموعات الدينية غير المسجلة لدى الدولة، شأنها شأن المنظمات الدينية المسجَّلة تسجيلاً قانونياً.

طاء - حرية الرأي والتعبير

٦٠- يكفل التشريع حرية الفكر والتعبير لكل شخص. ولا يجوز إرغام أي شخص على التعبير عن آرائه ومعتقداته أو على إنكارها. ويحق لكل شخص التماس المعلومات وتلقيها ونقلها وإصدارها ونشرها بحرية بأي وسيلة قانونية. ولا يُسمح بجمع معلومات عن الحياة الخاصة لشخص من الأشخاص وحفظها واستخدامها ونشرها دون رضاه.

٦١- ويحق لمواطني الاتحاد الروسي أن يخاطبوا مجاناً أجهزة الدولة أو المحليات أو الموظفين، بما في ذلك المخاطبة لأغراض النقد.

٦٢- ويكفل القانون حرية وسائط الإعلام. والرقابة محظورة.

٦٣- ولا يُسمح بإنشاء وتمويل هيئات أو مؤسسات أو أجهزة أو وظائف يكون مهمتها هي ممارسة الرقابة على وسائط الإعلام.

٦٤- واعتُمدت أحكام تشريعية مختلفة لتفعيل النص الدستوري الذي يضمن حرية وسائط الإعلام في مواجهة الدولة، ومنها حكم يحمِّل الموظفين المسؤولية في حال إخفاء حقائق وظروف تهدّد حياة وصحة الأشخاص والأحكام التي تقضي بأن تكون جلسات الجمعية الاتحادية وجلسات المحاكم علنية.

٦٥- ويتجاوز مجموع وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية ٠٠٠ ٤٠ وسيط في الاتحاد الروسي.

ياء - حق المواطنين في تكوين الجمعيات

٦٦- يكفل الاتحاد الروسي حق المواطنين في تكوين الجمعيات، وهو ما يُساهم كثيراً في استقرار أداء المجتمع المدني.

٦٧- وتنظِّم عدة قوانين اتحادية الحق في تكوين الجمعيات والضمانات الرئيسية التي توفرها الدولة لهذا الحق، وهي: القانون المتعلق بالمنظمات التي لا تسعى للربح، والقانون المتعلق بالجمعيات، والقانون المتعلق بالنقابات، وحقوقها وبالضمانات المتصلة بأنشطتها، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الأعمال الخيرية والهيئات الخيرية، والقانون المتعلق بحرية الوجدان والجمعيات الدينية.

٦٨- ويضع التشريع الروسي حدوداً لممارسة الحق في تكوين الجمعيات. فلا يجوز لشخص تأسيس هيئة لا تسعى للربح، أو الانضمام إليها أو المشاركة في أنشطتها إذا ما قررت محكمة في حكم نهائي أن هذا الشخص انخرط في أعمال تتسم بالتطرف.

٦٩- وينص القانون على أنه يجوز للأجانب وعديمي الجنسية الموجودين بصورة قانونية في روسيا، شأنهم شأن مواطني الاتحاد، أن يؤسسوا هيئة لا تسعى للربح أو ينضموا إليها أو يشاركوا في أنشطتها، إلا في الحالات التي تنص

عليها القوانين الاتحادية والصكوك الدولية التي دخل الاتحاد الروسي طرفاً فيها. فلا يجوز للأجانب وعديمي الجنسية، الانضمام إلى حزب سياسي، على سبيل المثال.

٧٠- ويشير التشريع الروسي إلى أكثر من عشرين نوعاً من أنواع الهيئات التي لا تسعى للربح، وبخاصة الجمعيات والمنظمات الدينية والمكاتب الفرعية للمنظمات غير الحكومية الدولية أو الأجنبية.

٧١- ويفرض القانون الاتحادي المتعلق بالأحزاب السياسية التي تشكِّل أحد أنواع هذه الجمعيات عدة شروط رئيسية، هي أنه يجب ألا يقل عدد أعضائها عن ٠٠٠ ٥٠ عضو وأن تكون لها مكاتب إقليمية في عدد لا يقل عن ٤٣ منطقة من المناطق التابعة للاتحاد الروسي؛ وتتوفر هذه الشروط في ١٤ حزباً سياسياً في الوقت الراهن.

٧٢- وقد تحول الاتحاد الروسي من نظام انتخابي مختلط يجمع بين الأغلبية والقائمة النسبية إلى نظام للقائمة النسبية، يُنتخب بموجبه نواب مجلس الدوما، أي مجلس نواب البرلماني الاتحادي، البالغ عددهم ٤٥٠ نائباً من القوائم الاتحادية لمرشحي الأحزاب السياسية.

٧٣- وتوجد في الوقت الراهن أكثر من ٠٠٠ ٢١٧ هيئة لا تسعى للربح مسجلة في الاتحاد الروسي وتمثل الجمعيات نسبة ٥٧ في المائة منها بينما تشمل المنظمات الدينية نسبة ١١ في المائة. وهناك تزايد مستمر في عدد الجمعيات الجديدة؛ ويعمل حالياً في روسيا ٢٤٨ مكتباً فرعياً ومكتب تمثيل لمنظمات غير حكومية دولية وأجنبية.

كاف - الاجتماعات والتجمعات والمظاهرات والمسيرات والإضرابات

٧٤- يعترف التشريع الروسي بحق المواطنين الروس في التجمع السلمي بدون سلاح، وفي تنظيم الاجتماعات والتجمعات والمظاهرات والمسيرات والإضرابات.

٧٥- ويكفل الحق في تنظيم المظاهرات العامة، الذي ينص عليه الدستور، شكلاً هاماً من أشكال مشاركة المواطنين وجمعياتهم في الشؤون العامة.

٧٦- وينشئ القانون الاتحادي المتعلق بالاجتماعات والتجمعات والمظاهرات والمسيرات والإضرابات إجراء للإخطار يهدف إلى ضمان النظام العام إذ يلزم منظمي المظاهرات العامة بإرسال إشعار إلى سلطات المنطقة التابعة للاتحاد الروسي أو إلى السلطات المحلية.

لام - حرية النشاط الاقتصادي

٧٧- يحق لكل شخص في روسيا أن يستخدم بحرية قدراته وأمواله في ممارسة نشاط اقتصادي في شكل مؤسسة أو أنشطة أخرى لا يحظرها القانون. ويشهد التشريع المتعلق بالأنشطة الاقتصادية تطوراً سريعاً ويساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسير نموها.

٧٨- ولحماية الحقوق المتصلة بملكية الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، تكفل الدولة السرية المصرفية والضريبية والتجارية.

٧٩- ويحمي القانون الحق في الملكية الخاصة. ولكل فرد الحق في الملكية الخاصة وفي حيازة الأموال واستخدامها والتصرف فيها، منفرداً أو بشكل جماعي. ويتمتع المواطنون وجمعياتهم بالحق في الملكية الخاصة للأراضي.

٨٠- ولا يجوز حرمان أي شخص من أمواله، إلا بحكم محكمة. ولا يجوز مصادرة الأموال لأغراض المنفعة العامة إلا بعد تقديم تعويض عادل.

ميم - حماية الأمومة والأبوة والطفولة والأسرة

٨١- يستند قانون الأسرة الروسي إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

٨٢- ويضع الدستور الأمومة والطفولة والأسرة تحت حماية الدولة. وقد اعتمد الاتحاد الروسي مجموعة من القوانين الرامية إلى تهيئة الظروف القانونية اللازمة لتلافي شقاء الأطفال والأسرة.

٨٣- وسن الاتحاد الروسي في هذا الإطار قوانين اتحادية بشأن الضمانات الأساسية المتصلة بحقوق الطفل، وبشأن الضمانات التكميلية من أجل توفير المساعدة الاجتماعية للأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، وبشأن أسس النظام الرامي إلى منع إهمال الطفل وجنوح الأحداث.

٨٤- وبغية حماية الأمومة والأبوة والطفولة والأسرة، تسجل السلطات العامة شهادات الحالة المدنية الرئيسية وفقاً للقانون.

٨٥- ويتمثل أحد محاور العمل الذي تضطلع به السلطات الروسية في هذا الميدان في معالجة مشكلة الأيتام. وقد سجل تناقص في عدد الأيتام والأطفال والمحرومين من رعاية الوالدين، فقد انخفض هذا العدد من ٥٠٠ ١٣٢ طفل في عام ٢٠٠٤ و٠٠٠ ١٣٣ طفل في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠ ١٢٧ طفل في عام ٢٠٠٦ و٠٠٠ ١٢٤ طفل في عام ٢٠٠٧.

٨٦- وفي عام ٢٠٠٧ وحده، وضع نحو ٠٠٠ ١٢٦ طفل في كفالة أسر حاضنة روسية، مقابل من ٠٠٠ ١٠٦ طفل في عام ٢٠٠٦. وانخفض عدد حالات التبني على المستوى الدولي بأكثر من النصف مقارنة بحالات التبني على المستوى الوطني، وهو ما يشكل سابقة، وزادت حالات التبني على المستوى الوطني بنحو ١٥ في المائة بالقياس إلى عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، كان النظام التربوي الروسي يشمل ٦٨٨ ١ مؤسسة للأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين.

٨٧- ويحدد البرنامج الحكومي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في الأجل المتوسط (٢٠٠٥-٢٠٠٨) التوجه الاستراتيجي لمكافحة الفقر، حيث يتمثل الهدف الرئيسي في زيادة رفاه السكان ودخولهم. وهناك تناقص تدريجي في نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن حد الكفاف، وانخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من هذه الحالة من ٤٢,٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٥ و٢١,٦ مليون شخص في عام ٢٠٠٦ و١٩,٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٧.

٨٨- وتتوفر في جميع مناطق الاتحاد الروسي هيئات لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى الأسر والأطفال (مراكز الدعم النفسي التربوي، والخدمات الهاتفية الدائمة للمساعدة النفسية في حالات الطوارئ، وغير ذلك).

نون – الحق في الضمان الاجتماعي

٨٩- يقوم عمل الدولة في ميدان الضمان الاجتماعي على احترام حقوق الإنسان والمواطن، وتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية وتكييف الخدمات الاجتماعية مع الاحتياجات الفردية للمواطنين. ويشمل الدستور أحكاماً تكفل لكل شخص الضمان الاجتماعي في حالة الشيخوخة والمرض والعجز وفقدان دعم الأسرة ومن أجل تعليم الأطفال وفي الحالات الأخرى التي ينص عليها القانون.

٩٠- ويؤدي الاتحاد الروسي التزاماته المتعلقة بدفع معاشات تقاعدية للمواطنين الذين يحصل ٣٦ مليوناً منهم على معاش تقاعدي في الوقت الراهن. أما المواطنون الذي لم يكتسبوا الحق في المعاش التقاعدي فيحصلون على إعانة اجتماعية. واتخذت تدابير سمحت بزيادة المعاشات التقاعدية. فبعد أن كان المعاش التقاعدي لا يتجاوز نسبة ٦٠ في المائة من حد الكفاف في عام ١٩٩٩، بلغت نسبته الآن ١١٧ في المائة من هذا الحد.

٩١- وتشجع السلطات المركزية والمحلية بناء المساكن وتوفر الظروف اللازمة لممارسة الحق في السكن. فمن المهام الملحة التي تسعى الدولة للقيام بها تنفيذ مشروع وطني يحظى بالأولوية لضمان حصول المواطنين على السكن بسعر معقول.

سين – الحق في الصحة

٩٢- يكفل الدستور حق كل شخص في الصحة وفي الرعاية الطبية. وتقدم هذه الرعاية إلى المواطنين بالمجان في المؤسسات الصحية الوطنية والمحلية وتمول من ميزانية الصحة ومن أقساط التأمين وغيرها من الإيرادات في هذا القطاع.

٩٣- ويشكل تنفيذ المشروع الوطني الذي يحظى بالأولوية في مجال الصحة ركناً أساسياً للسياسة الحكومية في هذا الميدان. وفي عام ٢٠٠٧ وحده، خصص مبلغ ٦,١ مليار روبل لتحصين السكان. وتناقص معدل وفيات الأطفال بشكل ملحوظ في الاتحاد الروسي، حيث انخفض هذا المعدل بنسبة ٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ بالقياس إلى عام ٢٠٠٦.

عين – الحق في التعليم

٩٤- إن الحق في التعليم مكفول لكل شخص في الاتحاد الروسي.

٩٥- ويُكفل للجميع الحق في الحصول مجاناً على التعليم قبل المدرسي والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي المهني في مؤسسات التعليم الوطنية أو المحلية. والتعليم الأساسي إلزامي.

٩٦- ويحق لكل شخص، بعد اجتياز مسابقة، الالتحاق مجاناً بالدراسات العليا في مؤسسة تعليمية وطنية أو محلية.

٩٧- ويشكل ضمان حق الأطفال المعوقين في التعليم أحد أهم جوانب السياسة التعليمية للاتحاد الروسي، حيث توجد شبكة من المؤسسات التعليمية الخاصة (للتقوية) شملت ٨٨٤ ١ مؤسسة في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

فاء – الحق في العدالة

٩٨- ينظم الدستور وغيره من النصوص التشريعية بدقة أداء السلطة القضائية والعدل في الاتحاد الروسي.

٩٩- ومبدأ قرينة البراءة مكفول. ولا يجوز محاكمة أي شخص على الجرم نفسه مرتين.

١٠٠- ولكل شخص اتهم بجريمة الحق في أن تحاكمه محكمة بها هيئة محلفين عندما ينص القانون الاتحادي على ذلك. ومن حق كل شخص أدين بجريمة أن يستأنف حكم الإدانة أمام محكمة أعلى ومن حقه أيضاً أن يطلب عفواً أو تخفيفاً للعقوبة.

١٠١- ويضمن الاتحاد الروسي الحق في الحصول على مساعدة قانونية يقدمها شخص مؤهل بالمجان في الحالات التي ينص عليها القانون.

١٠٢- ويولي الرئيس والحكومة اهتماماً خاصاً لإصلاح وتطوير القضاء في روسيا. ويجري حالياً تحسين نظام الإجراءات القضائية بغية ضمان الشفافية ومبدأ المحاكمة الحضورية.

١٠٣- وكان أهم إصلاح تم في القضاء هو إدخال مبدأ المحاكمة الحضورية في القضايا الجنائية.

١٠٤- وتلعب المحكمة الدستورية دوراً خاصاً في الحماية القضائية لحقوق الإنسان والمواطن بالبت في دستورية مختلف القواعد القانونية السارية في روسيا وفي مدى اتفاقها مع الحريات والحقوق الأساسية التي يكرسها الدستور.

١٠٥- ويوجد حالياً اتجاه نحو إضفاء الطابع الإنساني على العقوبات.

١٠٦- وفي عام ٢٠٠٧، حكم على ٦٩ شخصاً بالسجن المؤبد وعلى ٠٠٠ ٣٠٣ شخص بالسجن لمدة محددة (٣٣ في المائة من مجموع المحكوم عليهم، مقابل ٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦).

١٠٧- وكانت عقوبة نسبة ٧ في المائة تقريباً من المحكوم عليهم (أي ٠٠٠ ١٧ شخص) أقل من الحد الأدنى.

١٠٨- وفي عام ٢٠٠٧، نظرت المحاكم الروسية في أكثر من ٠٠٠ ١٩٤ طلب إفراج مشروط واستجابت لنحو ٧٠ في المائة من هذه الطلبات. واستجابات المحاكم لنسبة ٧٠ في المائة من طلبات تخفيف العقوبة البالغ عددها ٥٠٠ ١١ طلب.

١٠٩- وفي عام ٢٠٠٧، خففت أحكام الاستئناف عقوبة أكثر من ٠٠٠ ٣٦ شخص من المحكوم عليهم.

صاد – تنفيذ الأحكام

١١٠- أدى اعتماد القانون الاتحادي بشأن إجراءات التنفيذ لعام ٢٠٠٧ إلى إرساء الأساس القانوني الذي ينسجم مع الحقائق الاقتصادية الراهنة ويتفق مع القواعد الدولية، لتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات التي تتخذها هيئات أخرى يحق لها إصدار القرارات أو التي يتخذها موظفون.

١١١- ويؤكد التطور الإيجابي لمؤشرات جودة القضاء تزايد كفاءة تنفيذ الأحكام. فقد ارتفعت نسبة الأحكام المشمولة بالنفاذ التي نفذت فعلاً من ٤٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ إلى ٦٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٧٤,٣ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

١١٢- ونفذت تجربة استخدام التكنولوجيا الحديثة لبيع الأموال المصادرة بالمزاد بالوسائل الإلكترونية.

قاف - احترام حقوق ومصالح المتهمين المحتجزين قبل المحاكمة والمحكوم عليهم المسجونين في المؤسسات العقابية

١١٣- يستند التشريع المتعلق بتطبيق العقوبات وبالمؤسسات العقابية وتنفيذ هذا التشريع إلى الدستور ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً والصكوك الدولية التي دخل الاتحاد الروسي طرفاً فيها.

١١٤- ويتفق التشريع المتعلق بتطبيق العقوبات وبالمؤسسات العقابية اتفاقاً تاماً مع أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومجموعة القواعد الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد السجون الأوروبية، بالإضافة إلى صكوك دولية أخرى، بل هو متقدم عنها في بعض النواحي. فهو مثلاً يسمح لأفراد أسرة المحكوم عليه بزيارات طويلة له داخل السجن.

١١٥- وأنشئ نظام متعدد المستويات للتفتيش على مؤسسات وأجهزة نظام السجون، وبخاصة التفتيش الذي تقوم به الهيئات الدولية، حرصاً على الموضوعية والشفافية في ميدان حقوق الإنسان في روسيا.

١١٦- وموّل تطوير نظام السجون من الميزانية الاتحادية بمبلغ ٢,١ مليار روبل في عام ٢٠٠٧ وبأكثر من ٢,٢ مليار روبل في عام ٢٠٠٨.

١١٧- ويحق للأجانب المحكوم عليهم بالسجن الاتصال المستمر بالبعثة الدبلوماسية أو القنصلية لبلدهم في الاتحاد الروسي؛ أما رعايا البلدان التي ليست لها بعثة في روسيا فيستطيعون الاتصال بالبعثة الدبلوماسية للدولة الراعية لمصالح بلدهم أو بهيئة حكومية دولية معنية بحماية المحكوم عليهم.

١١٨- وتحسنت ظروف الاحتجاز للفئات التالية من المحكوم عليهم: الحوامل والمرضعات والقصر والمرضى والمعوقون من الفئة الأولى أو الفئة الثانية. وزود نظام السجون باثني عشر محل إقامة للأمهات والأطفال يقيم بها ٧٧٦ طفلاً.

خامساً - المشاكل المتصلة باحترام الحريات والحقوق الأساسية ووسائل معالجتها

ألف - عقوبة الإعدام

١١٩- لم تُحسم بعد مسألة التصديق على البروتوكول السادس لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وهو البروتوكول الذي ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

١٢٠- وبموجب التشريع الروسي، لن يحق للمحاكم إصدار أحكام بالإعدام قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو تاريخ إنشاء قضاء بهيئة محلفين في جمهورية الشيشان، وريثما يتم ذلك سيتعين على روسيا البت في مسألة التصديق على البروتوكول السادس.

باء - الصحة العامة

١٢١- تهدف السياسة السكانية للاتحاد الروسي إلى تحسين الحالة في هذا الميدان بالمساعدة على إطالة متوسط العمر المتوقع وتخفيض معدل الوفيات، وزيادة معدل المواليد، وتنظيم الهجرة الداخلية والخارجية، وصون وتعزيز الصحة العامة.

١٢٢- وما برح عدد سكان البلد يتناقص بصورة منتظمة منذ عام ١٩٩٢ نظراً لتفوق معدل الوفيات على معدل المواليد. وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، كان عدد الوفيات في روسيا يفوق مليوني شخص سنوياً، بينما كان عدد المواليد يتراوح سنوياً ما بين ١,٢ مليون و١,٥ مليون. ويرجع تدني متوسط العمر المتوقع بصورة رئيسية إلى ارتفاع معدل الوفيات بين المواطنين في سن العمل. فقد كان ثلث الوفيات تقريباً أشخاص في سن العمل وكان نحو ٨٠ في المائة منهم رجالاً. وتمثل الوفاة الناتجة عن أمراض القلب والأوعية الدموية نسبة ٥٥ في المائة من مجموع حالات الوفاة.

١٢٣- ويشهد الاتحاد الروسي زيادة في معدل المواليد منذ عام ٢٠٠٠.

جيم - نظام المعاشات التقاعدية

١٢٤- تجري زيادة المعاشات بصورة منتظمة في روسيا بسبب ربطها بمؤشرات الأسعار. غير أنه لا تزال هناك تساؤلات بشأن مدى اتفاق النظام الروسي للمعاشات التقاعدية مع قواعد منظمة العمل الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بمتوسط المعاش التقاعدي الذي ينبغي ألا يقل عن ٤٠ في المائة من المرتب السابق. وبالنظر إلى أولويات الدولة، تقرر زيادة ربط المعاشات التقاعدية بمؤشرات الأسعار.

دال - الخدمة العسكرية

١٢٥- ما برحت انتهاكات حقوق العسكريين (المضايقات وإساءة استعمال السلطة وغير ذلك) تمثل شاغلاً في البلد. ولا تزال هناك مشاكل تتعلق بمرتب الجنود وبإيوائهم. وهناك تناقص في عدد الجرائم المرتبطة بخرق القواعد السارية على العلاقات بين الجنود الذين لا توجد بينهم علاقة تبعية حيث بلغ هذا العدد ٧٨٦ ٣ جريمة في عام ٢٠٠٥ و٥٩٨ ٣ جريمة في عام ٢٠٠٦ ثم ٤٠١ ٢ جريمة في عام ٢٠٠٧.

هاء - التطرف

١٢٦- هناك تزايد في عدد الجرائم التي تتسم بالتطرف في روسيا، حيث بلغ هذا العدد ١٣٠ حالة في عام ٢٠٠٤ و١٥٢ حالة في عام ٢٠٠٥ و٢٦٣ حالة في عام ٢٠٠٦ و٣٥٦ حالة في عام ٢٠٠٧ وبلغ ٢٥٠ حالة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

سادساً – النتائج المتوقعة في ميدان احترام حقوق الإنسان وحرياته

١٢٧- يعتزم الاتحاد الروسي الاستمرار في تحسين تشريعاته في ميدان حقوق الإنسان وحرياته وتنفيذ الإصلاح القضائي ووضع تدابير لتحسين حالة العسكريين والمحتجزين وتكثيف مكافحة الفساد.

خاتمة

١٢٨- ستواصل روسيا سعيها لتوسيع وتعميق التعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته وتشجيع إقامة حوار سلمي قائم على المساواة حرصاً على مصلحة كل المجموعات الإقليمية داخل مجلس حقوق الإنسان كما ستواصل إقامة علاقات بناءة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبخاصة بتقديم الدعم المالي لأنشطتها.

– – – – –